اقامت على بعيهما جازنا صفا كميتا الاعالي حوفتا مصطلاهما
فاعاد الضمير المضاف اليه المصطلى على الاعالي لانها مثناة من حيث المعنى وهو
توجيه حسن انتهى ومن خطه نقلت وسقته مع طوله لنفاسته قوله نحو جاء الزيدان
الخ اي فكلا للمذكور وكلتا للمؤنث قال اللقاني وقد يرد كلا بمعنى كلتا كقوله ممت بقربا
الزبيرين كليهما وخرجه ابن عصفور على تاكيد المعنى اي بقربا الشخصين
كليهما وقد يغني كلاهما عن كليهما وكليهما كقوله للذ جا الزيدان او الهند ان
كليهما قوله لفظا هذا استفاد من قوله المضاف اتصالهن لان الاتصال لا يكون الا
في اللفظ وكذا قال اللقاني ان قوله ويجب اتصالهن بضمير المؤكد اشار به الى
منع حذفه من كل استغنا نثبته خلافا لمن اجازه والى منع اضافته الى ظاهر
خلافا للناظم في بعض كتبه حيث اجاز اضافتها الى ظاهر مثل المؤكد بها
مستدلا بقوله يا ايها الناس كل الناس بالقمر وخرج على ان كلا نعت اي اشبه
الناس الكاملين وقوا الناظم بالضمير موصلا يفيد وجوب مطابقة الضمير
للمؤكد اذا لم فيه للعهد الذكري الراجع لقوله ضمير طابق المؤكد انتهى وسرح
في المغني بان الفاظ التوكيد انما يربطها الضمير الملفوظ وترتب على ذلك هو
الاعتراض علي من ياتي والاعتراض الاتي يدل ايضا على ان المراد الاتصال لفظا
وقول اللقاني وخرج على ان كلا نعته الى اخره المخرج لذلك ابو حيان ورده في المغني
بان التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد وقوله وقول الناظم الى اخره
فيه تشكيك على المصنف وانه اخل بافادة ذلك لانه لم يات بالمقدر قوله ان كلا
فيها قال الدنوشري قال البيضاوي وقرئ بكلا على التوكيد لانه بمعنى كلنا وتنوينه
عوض عن المضاف اليه ولا يجوز جعله حالا من المستكن في الظرف فانه يجوز في الحال
المتقدمة لما يعمل الظرف المتقدم كقولك كل يوم لك ثوبه انتهى وما
ضعفه به قول الزمخشري والفراء قد يقال فيه نظر من حيث ان الاتصال به
تقديرا كالاتصال به لفظا انتهى ولا يخفى ما في هذا النظر من الضعف لما علمت

انه

انه لا بد منه لفظا وانه لا يقدر كما صرح به الصنف في المغني ودل عليه كلامه هنا
نعم يمكن ان يقال ان ابن عقيل والفراء والزمخشري لا يوافقون على اشتراط ان يكون
ملفوظا به قوله حال الظاهر انها من قبيل الحال الموكدة لان الوصول
من ادوات العموم خصوصا والمقام مقام الامتنان وقد يتوقف في الحالية
باقتضاء بها ان الخلق وقع على ما في الارض حالة الاجتماع وبجاب بان خلق
بمعنى قدر قوله وكلا في الاية بدل قال المصنف في الحواشي وقول ابي حيان
بدل كل من كل لكونه مفيدا للاحاطة لم اتحصل صحته اذ في لم اجد البدل الذي من
هذا النوع الا متصلا بضمير المبدل منه فان قال مقدر قلنا فاجعله تاكيدا على
ذلك انتهى ومن خطه نقلت وقوله قلنا اجعله توكيدا على ذلك انما يظهر
لو كان الضمير في الفاظ التوكيد يقدر كالبدل وهو لا يوافق كلام المصنف
في المغني وهنا قوله لرفع لحتمال الاتي اخره يمكن مجيء كلام ابن مسنور هنا قوله لجواز
ان يكون الاصل الاتي اخره قال الزرقاني استشكل ذلك بان تاكيد الزيدين باذكر لا يخفى
الاحتمال المذكور لان مال ذلك الى قولك الزيدان كلاهما جاءني احدهما قوله لانتفاء
التقدير المذكور اي وان امكن تقديره وهو اختصم وكيلا الزيدان لكن هذا
لا يوكد لرفعه كلا بل بالنفس والعين واللام في التاكيد بكلا قوله واشتريت العبد
كله قال الزرقاني قال الرضي وقد كان يحتمل تخو اشتريت العبدين واشتريت
العبيد افتراق الاجزا حكما احتمل المفرد اعني اشتريت العبد كله لكن لم يكن رفع
ذلك الاحتمال تاكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزا
حكما لا شبه برفع احتمال افتراق الاجزا حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون
افتراق الثاني اشهر ونسبتهم اليهم فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اولى هذه
الاحتمالين قلت اشتريت جميع اجزا العبدين وجميع اجزا العبيد قوله
وفي ذلك تعريض الى اخره قال الساطي لك ان تقول لم يرد الموضح التعريض بذلك
وانما اراد وجها اخر في تقدير المتن ويجوز ان يقدر بما قاله الشارح وحاصله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)